# مصطلح(صدوق) عند الإمام الذهبي٧٤٨هـ في كتابه الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السِّتَّة

دكتورة/ نورة بنت فهد بن إبراهيم العيد
الأستاذ المشارك – بقسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن – المملكة العربية السعودية

**ملخص البحث:**
يعد كتاب الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب السِّتَّة للذَّهبي من المختصرات النافعة والمفيدة، ويلاحظ في هذا الكتاب وجود تفاوت في الحكم على بعض الرواة، وكذلك يوجد بعض الرواة الذين حكم عليهم الإمام الذهبي ب(صدوق).
وتأسيساً عليه فإن هذا البحث يحاول التعريف بكتاب الكاشف، ومكانة مؤلِّفه– رحمه الله– بين المُشتغلين في علوم الحديث عامَّة، وعلم الرِّجال والجرح والتَّعديل خاصَّة، وبمصطلح صدوق، وضوابط استخدامه عند الإمام الذهبي في كتابه الكاشف، مع ربط هذا المصطلح بالرواة الذين قال عنهم الذهبي صدوق ولهم رواية في الصحيحين أو في أحدهما أو ممن ليس لهم رواية في الصحيحين، وكذلك يناقش البحث أسباب تليين النقاد لرواة حكم عليهم الذهبي ب(صدوق)، ويحدد خمسة أسباب تمثلت في: الخطأ، والوهم، وسوء الحفظ، ومن ليِّن في بعض شيوخه، ورواية المناكير والتَّفرُّد.
**الكلمات المفتاحية:** الذهبي – صدوق– الكاشف –الرواة.

**ABSTRACT**

## The Term (Saduq, Truthful) by Imam Al-Dhahabi ٧٤٨ AH in his Book Al-Kashef in Knowing Who has a Narration in the Six Books

Dr. Noura bint Fahd bin Ibrahim Al-Eid

Associate Professor - Department of Islamic Studies - College of Arts

Princess Nourah Bint Abdul Rahman University - Kingdom of Saudi Arabia

The book Al-Kashef is one of the useful abbreviations for knowing who has a narration in the six books of Al-Dhahabi. It is noted in this book that there is a disparity in the judgment of some narrators, and there are also some narrators who were judged by Al-Dhahabi (Saduq).

Based on it, this research attempts to introduce the book Al-Kashef, and the position of its author - may God have mercy on him - among those involved in Hadith sciences in general, and the science of men, Invalidation and Rectification in particular, and the term Saduq, and the controls of its use when Al-Dhahabi in his book Al-Kashef, while linking this term to the narrators who Al-Dhahabi said about them Saduq, and they have a narration in Al-Saheehain or one of them or who have no narration in Al-Saheehain, and also discusses the reasons for the softening of critics of the narrators who were judged by Al-Dhahabi as (Saduq), and identifies five reasons represented in: error, illusion, poor memorization, and who is soft in some of his sheiks, and narration of the unknown and uniques.

**Key words**: Al-Dhahabi - Saduq - Al-Kashef - Narrators.

## المقـــــدمـــة

الحمد لله رب العالمين، وصلاةً وسلاماً على المبعوث رحمةً للعالمين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

**أما بعـــد ...**

فإن الاشتغال بالحديث وعلومه وتحصيله، من أفضل الأعمال وأقربها إلى الله تعالى، لأنه من باب تحصيل ونشر العلم الشرعي من ناحية، وخدمة لسنة المصطفى من ناحية أخرى.

وقد بدت عناية علماء الأمة بعلم الحديث وعلومه من زاويتين، الاهتمام بالمتون وما يتصل بها من فروع، والأسانيد أو حال الرواة وما يتصل بهم من صفات، وكذلك الاهتمام بحكم اختلاف الرواية في الأسانيد والمتون والوصل والإرسال والوقوف والرفع والقطع والانقطاع. [١]

ومن أوجه العناية بالسنة يأتي الاهتمام بعلماء الحديث ومصنفاتهم ومدى حكمهم على الرواة، وهذا أمر من الأهمية بمكان في علم الحديث إذ إنه لم يتهيأ معرفته إلا لنفر يسير من أهل العلم؛ فمن أبرز ما وصل إلينا من نتاج الحافظ الذَّهبي في علم الجرح والتَّعديل، المُختصر النَّافع: الكاشف، وهو مختصر ينتظم في سلسلة تهذيبات، ومخُتصرات، تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال للمزي، على أنَّ ممَّا يسترعي نظر المُتأمِّل لهذا الكتاب – وجود بعض التَّفاوت في الحكم على بعض الرُّواة.

وعليه يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على مصطلح (صدوق)، والرواة الذين حكم عليهم الذهبي ب(صدوق)، وذلك من خلال كتاب الكاشف، ويحاول الوقوف على أسباب تليين النقاد لبعض الرواة.

**مشكلة البحث:**

يلاحظ في كتاب الكاشف وجود تفاوت في الحكم على بعض الرواة، وكذلك يوجد بعض الرواة الذين حكم عليهم الإمام الذهبي ب(صدوق).

---

(١) تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، (٢/ ٩٢٣)، وانظر: الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ – ٦٩٩ هـ)، شرح وتوثيق مرزوق بن هياس الزهراني، دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م، ص٣٤.

وتأسيساً عليه فإن هذا البحث يحاول التعريف بكتاب الكاشف، ومكانة مؤلِّفه– رحمه الله– بين المُشتغلين في علوم الحديث عامَّة، وعلم الرِّجال، والجرح والتَّعديل خاصَّة، وبمصطلح صدوق، وضوابط استخدامه عند الإمام الذهبي في كتابه الكاشف، مع ربط هذا المصطلح بالرواة الذين قال عنهم الذهبي صدوق ولهم رواية في الصحيحين أو في أحدهما أو ممن ليس لهم رواية في الصحيحين، ويقف على أسباب تليين النقاد لرواة حكم عليهم الذهبي ب(صدوق)، مثل الخطأ والوهم وسوء الحفظ وغير ذلك مما يأتي في المبحث الثالث من البحث.

**تساؤلات البحث:**

**يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

من هو الإمام الذهبي؟ وما منزلته بين العلماء؟ وما أبرز الخصائص المعرفية والمنهجية لكتابه الكاشف؟ وما معنى الحكم ب(صدوق) على الراوي؟ ومن أبرز الرواة الذين حكم عليهم الإمام الذهبي بصدوق سواء لهم رواية في الصحيحين أو في أحدهما أو ممن ليست لهم رواية ؟، وما الأسباب التي تقف وراء تليين الرواة؟، وما موقف الذهبي من هؤلاء الرواة؟، وهل هناك اختلاف في حكم الذهبي على الرواة في مؤلفاته المختلفة ؟

**حدود البحث:**

يتناول البحث التعريف بالإمام الذهبي، وكتابه، وحد مصطلح(صدوق)، والرواة الذين الرواة الذين حكم عليهم الإمام الذهبي بصدوق سواء لهم رواية في الصحيحين أو في أحدهما أو ممن ليست لهم رواية، وأسباب تليين النقاد لبعض الرواة وموقف الذهبي منهم.

**أهداف البحث:**

**أولاً:** إظهار مكانة الإمام الذهبي في علم الجرح والتعديل.

**ثانياً:** التعريف بالكتاب، وأثره، ومنزلته.

**ثالثاً:** بيان الرُّواة الذين قال عنهم الذَّهبيّ صدوق سواء لهم رواية في الصحيحين أو في أحدهما أو ممن ليست لهم رواية.

**رابعاً:** الوقوف على أسباب تليين النقاد لبعض الرواة وموقف الذهبي منهم.

**خامساً:** بيان اختلاف حكم الذهبي على الرواة في مؤلفاته الأخرى غير الكاشف.

**دوافع اختيار الموضوع:**

**أولاً:** تعلقه بالحكم بـ(على الرواة) من خلال مصطلح (صدوق)، وتسليط الضوء على كتاب مهم في علم الحديث.

**ثانياً:** التطلع إلى تصرفات الأئمة والحفاظ في حكمهم على الرواة.

**ثالثاً:** معرفة الاختلافات المؤثرة من عدمها خلال الحكم على الراوي.

**رابعاً:** إبراز قيمة كتاب الكاشف للإمام الذهبي، وكذلك بيان دور مؤلفه ومنهجه من خلال مصطلح( صدوق).

**خامساً:** بيان الأسباب التي ذكرها النقاد في تليين الرواة وموقف الذهبي منها.

**الدراسات السابقة:**

لم تعن دراسة على حد اطلاعي بموضوع: مصطلح(صدوق) عند الإمام الذهبي في كتابه الكاشف، غير أن هناك أبحاثاً تناولت جانباً يتعلق بالإمام الذهبي، وقد **اطلعت منها على الدراسات التالية:**

١ـ رسالة ماجستير تقدمت بها الباحثة سعاد جعفر حمَّادي، لكلية الشَّريعة والدِّراسات الإسلامية، بجامعة الكويت، عام ١٩٩٧م، بعنوان: توجيه اختلاف أقوال الذهبي في الرواة الذين تكلم فيهم في تلخيص المستدرك، مع أقوالهم فيهم في الكاشف والمغني والميزان، وتقوم الرسالة على المقارنة بين حكم الذَّهبي على الرُّواة في كتابه تلخيص المُستدرك، وبين أحكامه عليهم في مجموعة من كتبه وهي:(الكاشف، المُغني، ميزان الاعتدال).

٢ـ رسالتا ماجستير، بكلية الدَّعوة وأصول الدِّين، بجامعة أم القرى، بمكَّة المُكرمة، عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ، حول موضوع: الرواة الذين وثقهم الذهبي في الكاشف وقال فيهم ابن حجر في التقريب صدوق دراسة موازنة، تناول الباحث الأول عبد الرحمن العنزي دراسة التراجم من بدايتها إلى ترجمة عبد الرحمن الحزامي، وبلغ عدد التَّراجم التي تناولتها دراسته(١١٥) مائة وخمس عشرة ترجمة .

في حين تناول الباحث الثاني عبد العزيز التمبكتي، التراجم من عبد الرحمن التستري إلى نهاية الكتابين، بمجموع (١٠٤) مائة وأربع تراجم .

وتتميز هاتين الدِّراستين بكونهما تدرسان الاختلاف بين أقوال أكثر من إمام في الرَّاوي الواحد(الذَّهبيّ – وابن حَجَر).

٣ــ منهج الإمام الذهبي في الحكم على الرواة"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة أنموذجاً"، للدكتورة / ثريا عبد الله عباس بكر، بحث منشور بمجلة المدونة، العدد المزدوج، ٢٤–٢٥ ذو القعدة، ١٤٤١ه – يوليو ٢٠٢٠ م، وقد تناول هذا البحث التعريف بمصطلح صدوق لغةً واصطلاحاً، وأشار إلى منزلة الصدوق في مراتب التعديل، ومصطلح صدوق عند الذهبي، وكانت هذه الإشارات ضمن حديثه عن المنهج العام للذهبي، ولم يتوسع هذا البحث فيها، وقد أفدت منه في بعض جوانب هذا البحث، وأحلت إليه، غير أن بحثي يختلف عنه في اختصاصه بمصطلح صدوق، وقد توسع بحثي في إفراد أسباب التليين للرواة الذين حكم عليهم الذهبي بصدوق، وكانت معالجتي مختلفة عن هذا البحث.

من أجل ذلك جاء هذا البحث ليعالج مصطلح صدوق عند الإمام الذهبي في كتابه الكاشف، من خلال خطة مختلفة عن الدراسات السابقة.

**خطة البحث:**

**المقدمة:** فتشتمل: مشكلة البحث وتساؤلاته، وحدوده، وأهميته، وأسباب الاختيار، والأهداف، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

**المبحث الأول: التَّعريف بالذَّهبي، وكتابه:**

**المطلب الأول:** التعريف بالإمام الذهبي.

**المطلب الثاني:** التَّعريف بــكتاب الكاشف.

**المبحث الثاني: مصطلح(صدوق) عند الإمام الذهبي في الكاشف.**

**المطلب الأول:** حد المصطلح.

**المطلب الثاني:** منزلة (صدوق) في مراتب التعديل، وموقف الإمام الذهبي منه.

**المبحث الثالث: أسباب تليين النقاد لرواة حكم عليهم الذهبي ب(صدوق).**

**وفيه خمسة مطالب:**

**المطلب الأول:** الخطأ.

**المطلب الثاني:** الوهم.

**المطلب الثالث:** سوء الحفظ.

**المطلب الرابع:** من ليِّن في بعض شيوخه.

**المطلب الخامس:** رواية المناكير والتَّفرُّد.

**الخاتمة:** فتشتمل على أبرز النتائج، ثم فهرس المصادر والمراجع.

**المنهج المتبع في البحث:**

المنهج الوصفي التحليلي هو منهجي المختار في هذا البحث، حيث بدأت بالتعريف بالإمام الذهبي، وكتابه، ثم وضعت حداً لمصطلح(صدوق) وبينت منزلته في مراتب التعديل، ووضحت موقف الإمام الذهبي منه، ثم بينت الرواة الذين حكم عليهم الذهبي ب(صدوق) رغم وجود عوامل التليين فيهم، مع توضيح أسباب التليين، وراعيت الخطوات التالية:

١ــ جمع واستقراء أقوال العلماء في الكلام على جزئيات البحث.

٢ــ تحليل أقوالهم والوقوف على حقائقها، ومقارنة بعضها ببعض، ونقد ما يحتاج منها إلى نقد.

٣ــ تخريج الآيات والأحاديث من مصادرها.

٤ــ الرجوع للمصادر الأصيلة في الحديث وعلومه وكذلك كتب التراجم.

**المبحث الأول: التَّعريف بالذَّهبي، وكتابه، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول: التعريف بالإمام الذهبي.**

**أــ اسمه، ونسبه، ومولده:**

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الفَارِقي الأصل، أبو عبد الله [١]، الدِّمَشْقي، الشَّافعي، المُحدِّث، المُقرئ، الخطيب[٢].

وكني بابن الذهبي؛ ويبدو أنه اتخذ صنعة أبيه مهنةً له في أول أمره؛ ويبدو أن هذا هو السبب في شهرته بـ(الذَّهبي)[٣]، وكان مولده في ربيع الآخر، عام (٦٧٣هـ)[٤].

**ب ــ نشأته، وطلبه للعلم:**

نشأ الذَّهبي في بيت علمٍ، ودين، فوالده أحمد(ت ٦٩٧) كان مُحسنًا، فاضلًا، أعتق خمس رقاب ممَّا حصَّل من صناعة الذَّهب، كما كان له حظ في تلقِّي الحديث، ففي عام (٦٦٦هـ) شَرُف بسماع صحيح البخاري[٥]، كما أنَّ عمته، ومرضعته، ست الأهل المُتوفَّاة عام (٧٢٩هـ) كانت ممَّن طلب العلم[٦]، وعُني الذَّهبي في بدايات طلبه للعلم بالقراءات، فقرأ في عام (٦٩١هـ) على أبي إسحاق إبراهيم بن داود الدِّمشقي (ت٦٩٢هـ)، كما قرأ على غيره من المُقرئين، ولم يكن اهتمامه منصبًّا على القراءات فقط، بل كان له اهتمام بسماع الحديث أيضًا، فقد حضر عام (٦٨٣هـ) مجلس محمد بن عمر بن

(١) الفَارِقي – بفتح الفاء وكسر الراء – نسبةً إلى مدينة مَيَّافارقين، (انظر: اللُّباب في تهذيب الأنساب، عز الدِّين ابن الأثير الجزري، مكتبة المثنى – بغداد،(٤٠٥/٢) .

(٢)انظر: المقفى الكبير: لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمَّد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، (٢٢٣/٥).

(٣) انظر: الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف، (ط١)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٦م، (ص٧٩).

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ: لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، ويليه لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، تقي الدين محمد بن فهد المكي، ويتلوه ذيل طبقات الحفاظ للذهبي: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية- بيروت، (ص٣٤).

(٥) مُعجم الشُّيوخ «المُعجم الكبير»: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي، تحقيق: محمَّد بن الحبيب الهيلة، مكتبة الصِّدِّيق – الطَّائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م، (٧٥/١).

(٦) مُعجم الشُّيوخ ، (٢٨٤/١–٢٨٥)، وانظر: منهج الإمام الذهبي في الحكم على الرواة"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة أنموذجاً"، للدكتورة / ثريا عبد الله عباس بكر، بحث منشور بمجلة المدونة، العدد المزدوج، ٢٤–٢٥ ذو القعدة، ١٤٤١ه –يوليو ٢٠٢٠ م،(ص ٤٥١–٤٥٢).

مكِّي(ت٧١٦هـ)، ولكنَّ عنايته بطلب الحديث، وسماعه ظهرت بجلاء بعد عام (٦٩٢هـ) [١].

ثمَّ اتَّجهت همته للحديث، وطوَّف في كثير من البلدان لتحصيله، وسماعه[٢]، وظهر أثر تلك الرَّحلات في كثرة شيوخه، فبلغ عدد المشايخ الذين ترجم لهم في معجمه الكبير (١٠٤٠شيخاً) [٣].

**ج ــ مكانته العلميَّة:**

للذهبي مكانة علمية رفيعة في علم الحديث ورجاله، وتتجلى هذه المكانة في صورٍ شتى فمن ذلك ثناء العلماء عليه، وإقرارهم بتمكنه في هذا العلم، وعلو كعبه فيه سواءً أكانوا من معاصريه، أم ممَّن جاء بعده، قال عبد الوهاب بن علي السُّبكي (ت٧٧١هـ) وهو من معاصريه ويعد أحد تلاميذه في الوقت نفسه: "أما أستاذنا أبو عبد الله الذهبي فنضير لا نظير له، وكبير هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت له الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها" [٤].

ومن ثناء من جاء بعده من العلماء، ما ذكره ابن حَجَر، حيث وصفه بأنَّه: من أهل الاستقراء التَّام في الرِّجال [٥].

وقد ترك الإمام الذهبي من المؤلفات ما يدل على مكانة علمية متميزة ورفيعة، لا سيما في علم الحديث[٦]، قال عنه ابن حجر:" مهر في فن الحديث وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفاً، وجمع تاريخ

---

(١) نفسه، (٢/ ص٢٥٩).

(٢) يُنظر: الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف، (ص٨٧).

(٣) مُعجم الشُّيوخ، (٢/ ٤٢٧).

(٤) معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي ٧٠٣ – ٧٥٩ هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد – رائد يوسف العنبكي – مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، (١٥٤/١).

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ناصر المطيري، دار ابن الجوزي– الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، (ص١٠٦).

(٦) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي– جمعاً ودراسة: لأبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، سلسلة إصدارات الحكمة (٦) – بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م. (٦٢/١).

الإسلام فأربى فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً، واختصر منه مختصرات كثيرة منها العبر، وسير النبلاء، وطبقات الحفاظ وطبقات القراء، والإشارة، وغير ذلك، واختصر السنن الكبير للبيهقي، فهذبه وأجاد فيه، وله الميزان في نقد الرجال، أجاد فيه أيضاً، واختصر تهذيب الكمال لشيخه المزي، وخرج لنفسه المعجم الكبير والصغير، والمختص بالمحدثين فذكر فيه غالب الطلبة من أهل ذلك العصر" [١].

وقد بلغ عدد مؤلفاته كما أحصاها بشار عواد (٢١٤ مؤلفًا) [٢]، وفاته عددٌ لا بأس به منها، وأوصلها عبد السَّتار الشِّيخ إلى (٢٧٠ مؤلفًا) [٣].

**دـ وفاته:**

توفي في ليلة الاثنين، ثالث ذي القعدة، عام (٧٤٨هـ) [٤]، وجاء في رواية الوفاة أنه قد تأذَّى بماءٍ نزل في عينيه، وأُضرَّ قبل وفاته بأربع سنين[٥].

**المطلب الثاني: التَّعريف بالكتاب .**

**أـ مكانة كتاب الكاشف، وتاريخ تأليفه:**

ينتظم كتاب الكاشف في كتب اتخذت من كتاب الكمال في أسماء الرِّجال لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) أصلًا لها، ومن أهمها تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال للمزي (ت٧٤٢هـ)، والذي أصبح المعتمد للكتب المؤلَّفة بعده في رجال الكتب السِّتة[٦].

ومن هذه الكتب: كتاب الكاشف، الذي اختصره الذَّهبي من كتاب المِزِّي، وذلك إمَّا حقيقةً؛ بافتراض أنَّ الذّهبي اختصر كتاب الكاشف مباشرةً من كتاب تهذيب

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، (٦٨/٥).

(٢) الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوّاد بن معروف، ص١٤٠، وانظر: صفحات في ترجمة الحافظ الذَّهبي: لقاسم بن علي بن سعد، (ط١)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، (ص٣١).

(٣) لحافظ الذَّهبي مؤرخ الإسلام ناقد المحدثين إمام المعدلين والمجرحين: لعبد الستَّار الشيخ، (ط١)، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، (ص٣٥٠).

(٤) الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط- وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م،( ١٢٦/٢)، وينظر: (الدرر الكامنة: لابن حجر، (٣/ص٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨).

(٥) نكت الهميان في نكت العميان، خليل بن أيبك الصَّفدي، وقف على طبعه: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية – القاهرة، ١٣٣٩هـ – ١٩١١م، (ص٢٤٢).

(٦) منهج الإمام الذهبي في الحكم على الرواة،(ص٤٥٣).

الكمال[١]، أو تجوُّزًا على فرض أنَّ الذَّهبي اختصر كتاب الكاشف من مُختصر لكتاب تهذيب الكمال وهو كتاب (تذهيب تهذيب الكمال)[٢]، وفي كلتا الحالتين يكون كتاب تهذيب الكمال هو الأصل لكتاب الكاشف، جاء في عنوان الكتاب: " كتاب الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، اقتضبه محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي من تهذيب الكمال، ثم قال في مقدمته:" هذا مختصر نافع ... مقتضب من تهذيب الكمال "[٣].

وقد نال الكاشف ثناء السُّبكي (ت٧٧١هـ) وهو من تلاميذ الذهبي، فقد وصفه أثناء تعداده لمؤلفات الذَّهبي بقوله:"ومختصر تهذيب الكمال للمزي، والكاشف مختصر ذلك وهو مجلد نفيس" [٤]، كما نال اهتمام العلماء، وعنايتهم بسماعه، واستنساخه[٥].

وكان الذَّهبي قد انتهى من تأليف كتاب الكاشف بعد عصر يوم الجمعة لسبعٍ وعشرين خلت من رمضان عام (٧٢٠هـ) كما جاء في آخر المطبوعة، والتي طُبعت عن نسخة بخط المؤلف[٦]، ولم يخلِ الذَّهبي كتابه من الإضافات بعد ذلك التاريخ، والتي كان آخرها قبل وفاته بخمس سنين [٧].

**ب ــ منهج الذَّهبي في تأليفه:**

بدأ الذَّهبي كتابه بمقدمة في بضعة أسطر ذكر فيها شرطه فيمن سيترجم له، والرموز التي سيعتمدها، ثمَّ سرد التَّراجم مرتبةً على حروف الهجاء، وإليك تفصيل منهجه:

---

(١) ويؤيد هذا الرأي قول الذَّهبي في مقدمة كتاب الكاشف أنَّه اقتضبه من كتاب تهذيب الكمال للمزِّي (الكاشف: للذّهبي، ج١/ص١٨٧)، وقد ذكر محمد بن عوّامة هذا الرأي، واستدل له بهذا الدليل، وأدلة أخرى في: دراسات الكاشف: لمحمد بن عوّامة ج١/ص١٨.

(٢) انظر: أعيان العصر وأعوان النَّصر: لخليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، (٢٩١/٤)، و أعيان العصر وأعوان النَّصر: لصلاح الدين الصفدي، ج٤/ص٢٩١)، طبقات الشَّافعية الكبرى: لعبد الوهاب بن علي السُّبكي، تحقيق: محمود بن محمَّد الطناحي، وعبد الفتَّاح بن محمَّد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، (١٠٤/٩).

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، (١٢/١).

(٤) طبقات الشَّافعية الكبرى، (١٠٤/٩).

(٥) يُنظر: دراسات الكاشف للإمام الحافظ الذَّهبي وحاشيته للإمام سبط ابن العجمي: لمحمد بن عوّامة، (ط٢)، دار المنهاج، جدة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، (١٣/١-١٤).

(٦) الكاشف، (٥٣١/٢)، وانظر: منهج الذهبي في الحكم على الرواة،( ص٤٥٤).

(٧) دراسات الكاشف، (٣٣٧/١).

**أولاً: الترتيب العام للكتاب:** رتب تراجم الكتاب على الحروف الهجائية مبتدئًا بالرِّجال من رواة الكتب السِّتة، مقدِّمًا في ذلك الأسماء، ثمَّ الكنى، ثمَّ فصلٌ في الأبناء، ثمَّ فصلٌ في الأنساب، ثمَّ الألقاب، ثمَّ المُبهمين، فالنِّساء من رواة الكتب السِّتة، مبتدئًا بالأسماء، ثمَّ الكنى من النِّساء، وبلغ عدد تراجم الكتاب (٧١٧٩ترجمة) [(١)].

**ثانياً: شرطه فيمن يُترجم له، وطريقة عرض التَّرجمة وصياغتها:** حدد الذهبي في المقدمة شروطه فيمن ترجم له، وهي: أن يكون من رجال الكتب السِّتَّة(الصَّحيحين، والسُّنن الأربعة)، الذين ذكروا في(تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال) وحذف التَّراجم التي ذُكرت فيه للتَّمييز، والتي كرِّرت فيه للتنبيه، وأن يكون له رواية في الكتب السِّتَّة(الصَّحيحين، والسُّنن الأربعة)[(٢)].

**ثالثاً: مقومات التَّرجمة لديه.**

أشار الذهبي في مقومات الترجمة لديه، في كتاب الكاشف، وذكر أنها سبعة، بيانها كالتالي:

**١ــ اسم المترجم ونسبه ونسبته:** يذكر اسم المترجم أولاً، ونسبه، ونسبته لقبيلة أو بطن أو بلد أو مهنة، وقد تجتمع هذه وقد تفترق. [(٣)]

**٢ــ أسماء بعض شيوخه:** يسمي الذهبي بعض شيوخ الراوي، إلا إذا كان الراوي صحابياً، وليس له فيمن يسميه من الشيوخ اصطلاح، فلا يشترط أن يكون من يذكر ضمن الكتب الستة، وهو في كل هذا لا يلتزم ما التزمه شيخه المزي من ترتيب هجائي.

**٣ ــ أسماء بعض الرواة عنه.** يذكر بعض الرواة، وليس له اصطلاح فيهم.

**٤ ــ بعض معلومات عامة عنه:** وقد يأتي ببعض أخبار من ترجم لهم، مستخدماً ألفاظاً دقيقة دالة على المراد، متضمنة نواد الأخبار لمن ترجم لهم، وفي هذا الكتاب من الأخبار النادرة الهامة ما لا يجده في غيره من المطولات.

(١) الكاشف، (١٣/١ وما بعدها).

(٢) الكاشف، (١٣/١ وما بعدها).

(٣) انظر: الكاشف، (٢٠/١).

**٥ ــ جرحه وتعديله:** يذكر الذهبي بعض ما قيل في الرجل من جرح وتعديل، وقد يشير إلى الاختلاف فيه فقط دون ترجيح، كقوله: مختلف فيه، وقد يسكت عن ذلك، وهو كثير، وليس له اصطلاح في سكوته كان لا يسكت إلا عن ثقة، أو ضعف. (١)

**٦ ــ وفاته:** يؤرخ وفاة الرجل جزماً، وقد يحكي الخلاف، وكثيراً ما لا يؤرخها، ويكون المزي – أو غيره قبله – قد أرخها.

**٧ ــ رموز مخرجي حديثه:** هذا من المقومات الأساسية للترجمة في هذا الكتاب، كالثلاثة الأول. (٢)

**رابعاً: الرُّموز التي استعملها في كتابه:**

ذكر الذهبي في مقدمة كتابه مجموعة من الرموز التي استعملها وهي: (خ) للبخاري،(م) لمسلم،(د) لأبي داود،(ت) للتِّرمذي،(س) للنسائي،(ق) لابن ماجه، فإن اتفقوا فالرَّمز لهم بـــ(ع)، وإن اتفق الأربعة الأواخر فالرَّمز لهم بـــ(٤) (٣)، وقد استخدم الذهبي رموز كتب أخرى ليست على شرطه، منها ما كان استعماله إياه نادراً، ومنها ما كان استعماله إياه كثيراً، يجمع كل ذلك أنه لم يطرد في استعماله. (٤)

**خامساً: منهجه في الحكم على الرُّواة:**

لم يُفصح الذَّهبي في مقدمة كتابه عن منهجه في الحكم على الرُّواة، كما فعل في كتابه(ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال)، والذي بيَّن فيه مراتب الجرح والتَّعديل التي اعتمدها في الحكم على الرُّواة هناك (٥)، ولعله لم يقم بالمثل في كتابه (الكاشف)؛ لكونه لم يحرص على إعطاء حكم لكل ترجمة من تراجمه، وعدم اهتمامه بالحكم على تراجم كتاب الكاشف؛ كان من الأسباب التي دعت ابن العجمي(ت٨٤١هـ) لتأليف كتابه نهاية السول (٦).

---

(١) انظر: الكاشف، (٢٢/١).

(٢) انظر: الكاشف، (٢٢/١).

(٣) الكاشف، (١٨٧/١).

(٤) انظر: الكاشف، (٨٧/١).

(٥) يُنظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م، (٣/١-٤).

(٦) انظر: نهاية السول رواة الستة أصول: لإبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، معهد البحوث العلمية- مركز إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، (٦٨/١).

وقد أجمل محقق كتاب الكاشف منهج الذَّهبي فيه من ناحية الجرح والتَّعديل في عددٍ من النقاط تتلخص في أنَّه ينقل في كثيرٍ من التَّراجم ما في الرواة من جرح وتعديل، دون ترجيح، وفي بعضها يقتصر على ما قيل في الراوي من جرحٍ، ويكون ذلك منه ترجيحًا لتعديله أو غير ذلك، أو يُولِّد قولًا من الأقوال الواردة في الرَّاوي ويصفه بها، ويُشير في بعض التَّراجم إلى كون الرَّاوي مُختلف فيه ولا يُرجِّح، ويسكت في بعضها عن نقل حكمٍ على الرَّاوي وليس لسكوته ضابط[1].

(١) الكاشف، (٢٠/١ وما بعدها).

**المبحث الثاني: مصطلح( صدوق) عند الإمام الذهبي في الكاشف.**

**المطلب الأول: حد المصطلح لغةً واصطلاحاً.**

**أولاً: تعريف الصَّدوق لغةً:**

جاء في معجم لسان العرب مادة (صدق): الصدق: نقيض الكذب، صدق يصدُق صَدْقًا وصِدْقًا وتصداقًا، صدقه: قبل قوله، وصدقه الحديث: أنبأه بالصدق، ويقال: صدقت القوم أي قلت لهم صدقاً، وكذلك من الوعيد إذا أوقعت بهم قلت صدقتهم، ورجل صدوق: أبلغ من الصادق، وهو مصدر صدق يصدُق صَدْقًا وصِدْقًا وتصداقًا، وصَدَّقه قبل قوله، وصَدَقه الحديث، أنبأه بالصِّدق، ورجلٌ صدوق أبلغ من الصَّادق، وللمبالغة صدوق. (١)

والصُدُق، بالضم وبضمتين: جمع صدْق، كرهْن ورُهُن، وجمع صدوق وصداق(٢)، ويأتي الصِّدق في اللغة بمعنى القوَّة، قال ابن فارس: "صدق يدلُّ على القوَّة في الشَّيء قولًا وغيره، ومنه الصِّدق خلاف الكذب سُمِّي بذلك لقوَّته في نفسه، ولأنَّ الكذب لا قوَّة له لأنَّه باطل" (٣).

ومنه الصدوق حيث تشير للمبالغة من الصدق، وتعني القوي في نفسه من جهة عدالته، وعدم اتهامه بالكذب.

**ثانياً: تعريف الصَّدوق اصطلاحًا:**

الصَّدوق هو: من اتَّصف بالعدالة، ونزل عن تمام الضَّبط إلى أول درجات النُّقصان، قال البقاعي:"فإنَّ الثقةَ مَن جَمعَ الوصفينِ: العدالةَ، وتمامَ الضبطِ، ومنْ نزلَ عن التمامِ إلى أوّلِ درجاتِ النقصانِ، قيلَ فيهِ: صدوقاً، أو لا بأس به، ونحو ذلك، ولا يقال فيه ثقة، إلا مع الإرداف بما يزيل اللبس"(٤).

---

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ، (١٠/١٩٣).

(٢) القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م، (١/٩٠٠).

(٣) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، (٣/٣٣٩).

(٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧ م،(١/٥٨٩).

ويُمكننا تعريفه بـــالعدل الذي لم يُوصف بتمام الضَّبط [١]، أو العدل خفيف الضَّبط[٢].

**المطلب الثاني: منزلة (صدوق) في مراتب التعديل، وموقف الإمام الذهبي منه.**

**أ ــ منزلة الصَّدوق في مراتب التَّعديل:**

ذكر ابن أبي حاتم الصَّدوق في ثاني مراتب الرُّواة من حيث الجرح والتَّعديل، وحكم على حديث هذه المرتبة بأنَّه يُكتب حديثه ويُنظر فيه، قال ابن أبي حاتم:" ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، واذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا إنه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة "[٣].

ثمَّ فصَّل حكم حديث أهل هذه المرتبة في موضع آخر خلال حديثه عن مراتب الرواة، حيث قيَّد الحكم على حديث الصَّدوق بمقدار وهمه، فالصَّدوق الذي يهم أحياناً حكم على حديثه بالاحتجاج، والصدوق المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسَّهو فهذا يُكتب حديثه في التَّرغيب والتَّرهيب والزهد والآداب ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام [٤].

قال ابن أبي حاتم:"..... ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (٤٠٧/١).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، (٨٧/١).

(٣) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م، (٣٧/٢).

(٤) الجرح والتَّعديل، (٦/١-٧)، (١٠/١)، وانظر: منهج الذهبي في الحكم على الرواة، (٤٦٩-٤٧٠ ).

في نفسه ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً وقد قبله الجهابذة النقاد – فهذا يحتج بحديثه، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام، وخامس قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب – فهذا يترك حديثه ويطرح روايته"(١).

أمَّا الإمام الذهبي فقد جعله في المرتبة الرَّابعة من مراتب التَّعديل (٢)، وجعله ابن حَجَر في المرتبة الرَّابعة أيضًا ووصف هذه المرتبة بأنها تقصر عن درجة الثَّالثة– وهي مرتبة الثِّقة – قليلًا (٣)، وجعله السَّخاوي(ت٩٠٢هـ) في المرتبة الخامسة من مراتب التَّعديل(٤).

ورغم اختلافهم في مرتبة الصَّدوق إلا أنَّهم متفقين على أنها دون مرتبة الثِّقة، وفوق مراتب الجرح (٥).

**ب ــ مصطلح صدوق عند الإمام الذَّهبي:**

لم ينص الذهبي على هذا المصطلح، غير أنه يمكننا فهمه من خلال حديثه عن العدالة، والضَّبط، قال ابن الصلاح:" فالمقصود بالعدالة أن يكون الرَّاوي مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق، وخوارم المروءة"(٦)، ويقول ابن أبي حاتم:" معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل، فقد أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه"(٧).

---

(١) الجرح والتَّعديل، (١٠/١).

(٢) ميزان الاعتدال، (٤/١).

(٣) تقريب التَّهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حَجَر العسقلاني، تحقيق: محمَّد عوَّامة، دار المنهاج – جدة، دار اليسر – المدينة المنورة، الطَّبعة التَّاسعة، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م، ص١١٠).

(٤) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، (٦٨/٢)، (١٢٤/٢).

(٥) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ( ٢٦٨/٢).

(٦) معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، ( ١٠٤/١).

(٧) معرفة أنواع علوم الحديث، ( ١٠٤/١).

وقد ذكر الذهبي عبارات الجرح في كتابه ميزان الاعتدال منها:(صدوق لكنَّه مبتدع)، فجعل اقتران وصف صدوق بالبدعة من الأمور التي يُليَّن بها الرَّاوي[١]، ولكن هل حكمه هذا على إطلاقه؟

والإجابة عن هذا التساؤل نجدها في ثاني تراجم كتابه ميزان الاعتدال حيث سأل هذا السؤال وأجاب عليه [٢].

قال الإمام الذهبي: "فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثِّقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلًا من هو صاحب بدعة؟

وجوابه أنَّ البدعة على ضربين: **صغرى** كغلو التَّشيُّع، أو كالتَّشيُّع بلا غلو ولا تحرُّف؛ فهذا كثير في التَّابعين وتابعيهم مع الدِّين والورع والصِّدق، فلو ردَّ حديث هؤلاء لذهب جملةٌ من الآثار النَّبويَّة، وهذه مفسدة بيِّنة، **وكبرى**؛ كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطَّ على أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما –والدُّعاء إلى ذلك؛ فهذا النَّوع لا يحتج بهم ولا كرامة [٣].

فالبدعة المؤثِّرة بعدالة الرَّاوي عند الذَّهبي هي البدع الكبرى والتي يكون فيها إنكار أمر متواتر من الشريعة [٤]، وبالنَّظر إلى الرُّواة الذين عدَّلهم الذهبي– سواءً ذكر بدعهم أو لم يذكرها – نجد أنَّ بدعهم من البدع الصغرى، وهي لا تؤثِّر في عدالة الرَّاوي عنده[٥].

ومن المفيد أن نشير إلى أن معظم الرواة الذين تناولهم الذهبي لا يوجد ما يؤثِّر في عدالتهم سوى ما تلبسوا به من بدع، وجميعها من البدع الصُّغرى وهي لا تؤثِّر في عدالة الرَّاوي عنده، فعلى هذا لم يُنزل الذَّهبي هؤلاء الرُّواة لمرتبة صدوق لأمرٍ يتعلق بعدالتهم[٦]، وممَّا سبق يمكن القول أنَّ الذَّهبي لم يُضف قيودًا جديدة في تعريف العدالة السَّابق.

---

(١) ميزان الاعتدال، (٤/١).

(٢) ميزان الاعتدال، (٥/١–٦).

(٣) ميزان الاعتدال ، (٥/١–٦).

(٤) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ، (٨٥/١–٨٦).

(٥) منهج الإمام الذهبي في الحكم على الرواة، (ص٤٧٢).

(٦) الكاشف، (١١/١)، و(٤٩/١)، و(٦٦/١)، وميزان الاعتدال، (٥/١–٦).

**ج ــ فيما يتعلق بمصطلح الضَّبط عند الذَّهبي:**

يُقصد بالضبط كون الراوي متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، وإن حدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني، قال ابن الصلاح: "النوع الثالث والعشرون معرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل، فقد أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحيل المعاني"(١).

وعند مقارنة ما ذُكر من ضوابط في تعريف الضَّبط بالرُّواة الذين حكم عليهم الذَّهبي بـ صدوق ، فإنه يجب الإشارة أنَّه قد قرن حكمه على الرَّاوي بصدوق بالإشارة إلى تليينه في العبَّاس بن الوليد بن نصر النَّرْسي، وعبد الله بن عُبَيدة بن نَشِيط الرَّبَذي، فقال في العبَّاس بن الوليد بن نصر النَّرْسي صدوق تُكلِّم فيه، ولم أقف على من تكلَّم فيه من النُّقَّاد سوى علي ابن المديني(٢) – وهو من المُعاصرين له، فقد نُقل أنَّه كان يتكلَّم فيه، ولم يُنقل سبب تكلُّمه فيه، فهو جرحٌ مبهم، عارض توثيق غيره من المُعاصرين للرَّاوي أيضًا كأبي زكريا الغطفاني(٣).

ولكونه أبهم الأمر الذي تُكلِّم في الرَّاوي بسببه، فلم يعد بالإمكان معرفة هل هو أمر يقدح في الراوي أو لا.

وقال في عبد الله بن عُبَيدة بن نَشِيط الرَّبَذي صدوق فيه شيء، فكأنَّه أشار إلى الخلاف الذي وقع في الرَّاوي حيث لم يتبيَّن للنُّقَّاد سبب النُّكرة في أخباره هل هو منه؟

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث، ٢١٢/١.

(٢) الجرح والتَّعديل، (٢١٤/٦)، وانظر: منهج الذهبي في الحكم على الرواة،( ٤٧٢).

(٣) سؤالات ابن الجُنيد أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى بن معين: لأبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بِسطَام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م، (ص٣٥٨)

أو من الرُّواة عنه؟ وهنا أيضًا لم يُبيِّن الأمر المؤثِّر في الرَّاوي فقد يكون هـذا الأمـر قادحًا في عدالة الرَّاوي أو في ضبطه. (١)

والألفاظ التي قرن بها حكمه على الرَّاويين بـ صدوق لم تبيِّن الأسباب التـي من أجلها أنزل هؤلاء الرُّواة لمرتبة صدوق حتى يمكن من خلالها استخراج ضـوابطه لمصطلح صدوق.

(١) الكاشف، (٥٧٢/١).

**المبحث الثالث: أسباب تليين النقاد لرواة حكم عليهم الذهبي ب(صدوق).**

بعض الرُّواة حكم عليهم الذهبي بـ صدوق، وقد ليَّنهم بعض النُّقَّاد ولم يُشر الذَّهبي لتليينهم، وبالنَّظر إلى الأسباب التي لُيِّن بها هؤلاء الرُّواة، يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

**المطلب الأول: الخطأ:**

بسبب الخطأ لُيِّن إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأَمَوِي، وذكر وقوع ذلك منه الدَّارقطني(ت٣٨٥هـ)، قال:": ثقة، إلا أنه كان يخطئ، فيقال له، فلا يرجع"[١].

ووقوع الخطأ لا يُنزل الرَّاوي عن مرتبة الصَّدوق عند الذَّهبي، فقد ذكر الذَّهبي أنَّ الصَّدوق قد يخطئ [٢] ولكن لا يكثر منه الخطأ [٣]، ويقوِّي ذلك في هذا الرَّاوي أنَّ الخطأ حصل منه في آخر عمره بسبب فقده لبصره قبل وفاته بشيءٍ يسير، قال صاحب إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:" توفي بمصر، وصلى عليه بكار القاضي، وكان عمي قبل وفاته بشيء يسير، وكان ثقة ثبتاً". [٤].

كما أنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في حكمه على الرَّاوي بصدوق بل نجده قد وثَّق الرَّاوي في كتبه المتأخرة عن الكاشف في التَّصنيف وهو الرَّاجح من أقواله في الرَّاوي، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء:" إبراهيم بن مرزوق ابن دينار، الحافظ الحجة أبو إسحاق، البصري نزيل مصر.....، قال النسائي: صالح، وقال ابن يونس: كان ثقة، ثبتاً، مات في جمادى الآخرة، سنة سبعين ومائتين سكن مصر"[٥].

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م، (١٩٧/٢-١٩٩)، وانظر: منهج الذهبي في الحكم على الرواة(ص٤٧٣).

(٢) ميزان الاعتدال، ج١/ ص٢٤١.

(٣) سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، (٤٢٩/٩).

(٤)إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، (٢٩٠/١).

(٥) سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م،(٥٨/١٠).

وكذلك لُيِّن بسبب الخطأ شبابة بن سوَّار الفَزَاري مولاهم المدائني[١]، فقد أُنتقد بالخطأ في أحاديث عن شعبة بن الحجَّاج، وانتقده بذلك جمعُ من النُّقَّاد، منهم: الإمام أحمد[٢]، وابن عدي[٣] .

أمَّا الأحاديث التي أخطأ فيها، فهي:

أ- نهيه صلى الله عليه وسلم (عن الدُّبَّاء والمزفَّت)[٤]، أخطأ في سنده شبابة، وأنكره عليه الإمام أحمد[٥]، والبخاري[٦]، وأبو حاتم الرَّازي[٧]، وابن عدي[٨] .

ذكر ابن أبي حاتم في:" وسألت أبي عن حديث رواه شبابة عن شعبة، عن بكير بن عطاء، عن ابن يعمر: أن النبي نهى عن الدباء والمزفت ؟ قال أبي: هذا حديث منكر، لم يروه غير شبابة، ولا يعرف له أصل"[٩].

قال الترمذي في العلل الصغير:" حَدثنَا شُعْبَة عَن بكير بن عَطاء عَن عبد الرَّحْمَن بن يعمر أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم نهى عَن الدُّبَّاء والمزفت قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيث غَرِيب من قبل إِسْنَاده لَا نعلم أحداً حدث بِهِ عَن شُعْبَة غير شَبَابَة وَقد روى عَن

(١) التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ – ١٩٧٧م، ( ٣٠٨/٢)، ترجمة رقم(٢٧٠٩)، والمعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري، الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة، ٢٣٣/١، ( ترجمة ١٦٩٠)، وتذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي» (٦٧٣ – ٧٤٨ هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم – مجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م، ٢٤٤/٤ترجمة( ٢٧٢٠).

(٢)الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، (١٩٥/٢)، ترجمة رقم(٧١٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م، (٧١/٥).

(٤) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي ١٠٧/٧، حديث رقم ٥٥٩٤.

(٥) الضعفاء الكبير،(١٧٥/٢).

(٦) علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع أبو طالب القاضي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: صبحي السامرائي- وأبو المعاطي النوري- ومحمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب- بيروت، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م، (ص٣٠٩).

(٧) العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م (٤٤٨/٤-٤٤٩).

(٨) الكامل، ( ٧٢/٥).

(٩) العلل لابن أبي حاتم، (٤٤٨/٤-٤٤٩).

النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم من أوجه كَثِيرَة أَنه نهى أَن ينتبذ فِي الدُّبَّاء والمزفت وَحَدِيث شَبَابَة إِنَّمَا يستغرب لِأَنَّهُ تفرد بِهِ عَن شُعْبَة"(١).

وزاد الترمذي:"سألت محمداً فقال: هذا حديث شبابة عن شعبة، لم يعرفه إلا من حديث شبابة قال محمد: ولا يصح هذا الحديث عندي"(٢).

ب ــ حديث (أُتي برجلٍ قد شرب الخمر فضربه بجريدتين نحوًا من أربعين...)(٣)، فقد أخطأ فيه شَبَابة، حيث زاد في إسناده الحسن، وأنكره عليه الإمام أحمد(٤)، والدَّارقطني(٥)، وابن عدي(٦).

قال ابن القيسراني عن هذا الحديث:" رواه شبابة عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن أنس"(٧)، وقال الإمام أحمد: "هذا ليس بشيء، رواه غير واحد عن شعبة عن قتادة عن أنس"(٨).

ووقوع الخطأ لا يُنزل الرَّاوي عن مرتبة الصَّدوق عند الذَّهبي، فقد ذكر الذَّهبي أنَّ الصَّدوق قد يخطئ (٩)، ولكن لا يكثر منه الخطأ (١٠)، ويمكن القول أنَّ ما اتُّهم به الرَّاوي من الخطأ، لم يُؤثِّر في حكم الذَّهبي على الرَّاوي، حيث إنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في

(١) العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (٧٥٩/١)

(٢) علل الترمذي الكبير،(٣٠٩/١)، وينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد – علل الحديث، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تأليف: إبراهيم النحاس، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، (٢٣٧/١٥)، وأحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، (٢٩٥/١)

(٣) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، باب حد الخمر، (١٣٣٠/٣)، رقم الحديث(١٧٠٦)، والسنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، (١٣٢/٥)، رقم الحديث ٥٢٥٤) باب ذكر اخْتِلَافِ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ.

(٤) الضُعفاء الكبير، (٥٧٧/٢).

(٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارقُطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة– الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م، (٦٤/١٢).

(٦) الكامل، ج٦/ص٢١٣.

(٧) ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ –١٩٩٦م، (٦٧٤/٢).

(٨) الجامع لعلوم الإمام أحمد – علل الحديث، (٢٥٥/١٥)

(٩) ميزان الاعتدال، (٢٤١/١).

(١٠) سير أعلام النبلاء، (٤٢٩/٩).

حكمه عليه بصدوق فقط، بل نجده قد وثَّقه في كتبه الأخرى المُتأخِّرة عن الكاشف في التَّصنيف[١]، وهو الرَّاجح من أقواله في الرَّاوي.

**المطلب الثاني: الوهم:**

الوَهم – بكسر الهاء – في اللغة: الغلط والسهو [٢]، والمراد بوهِم الراوي في الرواية: أي أخطأ وسها ورواها على سبيل التوهم، والطعن على الراوي إنما يكون من جهة الوهم والنسيان وخطئه في الرواية[٣].

قال عبد الرحمن بن مهدي: "النَّاسُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ فَهَذَا لَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ، وَلَوْ تُرِكَ حَدِيثٌ مِثْلُ هَذَا لَذَهَبَ حَدِيثُ النَّاسِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ فَهَذَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ"[٤].

**علاقة الخطأ بالوهم:**

هناك علاقة تجمع الخطأ بالوهم، حيث يقعان في أحاديث الثقات فضلاً عن الضعفاء، وقد يدخلان في أحاديث الثقات من باب أن الراوي تام الضبط شرط من شروط الصحيح، والصحيح من شروطه ألا يكون شاذاً ولا معلاً ، مع كون راويه ثقة؛ ذلك لأن كلا من الشذوذ والعلة يدخلان بمعنى الوهم والخطأ، كذلك فإن الوهم والخطأ من الأسباب الرئيسة للاختلاف بين الأحاديث، ويوجد في كتب الحديث وعلومه من الرواة الثقات منْ أخطأ في بعض ما رووا، وفي هذا الأمر تفاوت بين الرواة حسب مروياتهم قلة وكثرة، غير أن هناك غلطات عند العلماء الحفاظ لم تؤثر عليهم في سعة ما رووه،

---

(١) ميزان الاعتدال، (٣٥٩/٣).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، (١٤٩/٦)، ولسان العرب، (٦٤٤/١٢).

(٣) ينظر: المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، راوية بنت عبد الله بن علي جابر، رسالة دكتوراه في قسم الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، تخصُّص الكِتَاب والسُّنَّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م، (٢٦٥/١).

(٤) ينظر: الضعفاء الكبير، (١٢/١)، والتمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٠ه، (١٧٩/١)، والمقترب في بيان المضطرب، أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، (١٨٩/١)، ومختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة – مصر / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م،(١٠٠/١)، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م، (١٦/١-١٧)، وعبدالرحمن بن مهدى بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري قال عنه الذهبي: "الحافظ، الإمام العالم، كان أفقه من يحيى القطان، قال علي ابن المديني: أعلم الناس بالحديث عبدالرحمن"، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث"، مات سنة: ١٩٨ هـ. ينظر: الذهبي، الكاشف، ١/ ٦٤٥ (٣٣٢٣).

قال الإمام أحمد مستنكراً على من لا يخطيء:" ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟"[١]، وقال الإمام مسلم :"فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل – إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"[٢].

وقال الترمذي:"لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم"[٣].

ولما كان الخطأ في الرواية أمر بدهي، وأنه لا يسلم إنسان منه نجد الأكابر قد وهموا الأكابر، لذا قال الإمام عبد الله بن المبارك :"ومن يسلم من الوهم، وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث"[٤].

وقد ذكر الذهبي خطأ وقع لعبد الله بن عثمان، قال: «قلت: عبدان حافظ صدوق، ومن الذي يسلم من الوهم؟!» وذكر في موضع آخر وهماً وقع للدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، ثم قال: «فبعد هؤلاء الأعلام من يسلم من الوهم؟!»[٥].

وقد ذكر الإمام الذهبي وقوع الوهم من خالد بن يزيد المُـرِّي ، قـال أبـو حـاتم الدارمي:"خالد بن يزيد بن صالح اللخمي المري من أهل دمشق بها مات وكان يهم فـي الأحايين وهو والد عراك بن خالد"[٦]

ووقوع الوهم لم يكن عادةً منه بل كان يقع منه في بعض الأحيان كما ذكر ابـن حبَّـان (٣٥٤هـ)، وقد ذكره الذهبي في الكاشف[٧]، ويمكن القول أنَّ وقوع الوهم اليسير مـن الرَّاوي لا يُنزله عن مرتبة الصَّدوق.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم، (٦٢/١).

(٢) التمييز لمسلم، (١٧٠/١).

(٣) العلل الصغير،(٧٤٦/١).

(٤) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م،(٩٤/١)، و(٤٣٦/١) وشرح الموقظة للذهبي، الجزء الأول (الحديث الصحيح)، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م،(٨٧/١).

(٥) علل الحديث لابن أبي حاتم، (٦٣/١).

(٦) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م، (٢٩٢/١).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (٣٧٠/١-٣٧١).

**المطلب الثالث: سوء الحفظ:**

يقصد بسوء الْحِفْظ أَن لَا يكون إِصَابَته أغلب على خطئه وَحفظه وإتقانه أَكثر من سَهْوه ونسيانه، يَعْنِي إِن كَانَ خطؤه ونسيانه أغلب أَو مُسَاوِياً لصوابه وإتقانه كَانَ دَاخِلاً فِي سوء الْحِفْظ فَالْمُعْتَمَد عَلَيْهِ صوَابه وإتقانه وكثرتهما [١]

قال ابن حجر:"...ثم سوء الحفظ، إن كان لازماً فهو الشاذ على رأي، أو طارئاً فالمختلط، وقال:"ثم سوء الحفظ: وهو السبب العاشر من أسباب الطعن، والمراد به: من لم يَرْجُح جانب إصابته على جانب خطئه، وهو على قسمين: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ، على رأي بعض أهل الحديث، أو إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء، فهذا هو المختلِط، والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه"[٢].

وفيما يتعلق بموقف الذهبي فقد ذكر سوء حفظ راوٍ واحد هو:(علي بن الحكم البُنَاني البصري)، وقال عنه صاحب مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار:" كان ردئ الحفظ"[٣]، وسوء حفظ هذا الرَّاوي لم يكن فاحشًا بدليل أنَّه لم يذكر سوء حفظه سوى ناقد واحد هو ابن حبَّان (٣٥٤هـ)،كذلك نجد أنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في حكمه عليه بصدوق فقط، بل نجده قد وثَّقه في كتبه الأخرى المُتأخِّرة عن الكاشف[٤]، قال الذهبي:" فِيهِ لين" [٥]،وهو الرَّاجح من أقواله في الرَّاوي.

ومفاد القول أنَّ سوء الحفظ اليسير من الرَّاوي لا يُنزله عن مرتبة الصَّدوق. [٦]

---

(١) مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، (٧٢/١-٧٣).

(٢) الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م، (٦٥/١-٦٦).

(٣) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، (٢٤٣/١)، ترجمة رقم(١٢١٧).

(٤) ميزان الاعتدال، (٥٤/٣)، و(٥١٥/٤)، والمغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، (٤٤٥/٢).

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وعدَّه صدوقاً، (٥٠٩/١)، و(٣٨/٢)، والمغني في الضعفاء، (٤٤٥/٢)

(٦) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، وعدَّه صدوقاً، (٥٠٩/١)، و(٣٨/٢)، والمغني في الضعفاء، (٤٤٥/٢)

**المطلب الرابع: من ليِّن في بعض شيوخه:**

ليِّن بهذا السبب بعض الرواة منهم إسحاق بن راشد القُرَشي مولاهم الجَزَري: لم يُلَيَّن الرَّاوي سوى في روايته عن شيخ واحد من شيوخه وهو الزُّهري، ولَيَّنه فيه عدد من النُّقَّاد، منهم: يحيى بن معين[١]، والنَّسائي(ت٣٠٣هـ)[٢]، والدَّارقطني(ت٣٨٥هـ) ، حيث قال:" إسحاق الجزري، تكلمُوا فِي سَمَاعه من الزهري،..والقول فيه عندي قول مسلم بن الحجاج فيه "[٣]، وقال ابن عساكر" وسئل يعني أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة عن إسحاق بن راشد الجزري الذي يروي عن الزهري فقال لا يحتج بحديثه، أنبأنا أبو عبد الله الفراوي وغيره عن أبي بكر البيهقي أنا أبو عبد الله الحافظ قال قلت للدارقطني فإسحاق بن راشد الجزري قال تكلموا في سماعه من الزهري وقالوا إنه وجد في كتابه والقول عندي قول مسلم فيه"[٤]، ووردت روايات تدل على سماعه منه[٥]، واحتجاج البخاري بروايته عن الزُّهري، حيث قال حدثني محمد، حدثنا أحمد ابن أبي شعيب، حدثنا موسى بن أعين، حدثنا إسحاق بن راشد، أن الزهري حدثه، قال: أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، قال: سمعت أبي كعب بن مالك ...الحديث[٦]، ممَّا يُقوِّي القول بسماعه منه.

فيمكن القول أنَّ ما لُيِّن به الرَّاوي، وهو ما رواه عن الزُّهري، لم يُؤثِّر في حكم الذَّهبي عليه، حيث إنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في حكمه عليه بصدوق فقط، بل نجده قد

---

(١) منهج الذهبي في الحكم على الرواة، (ص٤٧٦).

(٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، (٣٦٦/٥).

(٣) سؤالات الحاكم النيسابوري، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م، (١٨٤/١)، ترجمة (٢٧٩).

(٤) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، (٢١٤/٨).

(٥) انظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م، (١٧/٣)، وتاريخ دمشق، (٢١١/٨).

(٦) صحيح البخاري، كتاب التَّفسير، باب {وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم}، حديث رقم (٤٦٧٧)، (٧٠/٦).

وثَّقه في كتبه الأخرى، قال الذهبي في المغني: " اسحاق بن رَاشد الْجَزَرِي ثِقَة"[١]، وهو الرَّاجح من أقواله في الرَّاوي. [٢]

وكذلك فإن الراوي جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة اليَشْكُري: لُيِّن في روايته عن مجاهد بن جبر، وحبيب بن سالم، وليَّنه فيهما شعبة بن الحجَّاج، وبالنَّظر لأحاديثه في الصَّحيحين نجد أنَّ صاحبي الصَّحيح لم يُخرجا له من أحاديثه عن حبيب بن سالم، أمَّا أحاديثه عن مجاهد فنجد أنَّ مسلمًا لم يُخرج له عنه، أمَّا البخاري فقد أخرج له عنه في خمسة مواضع، اثنان منها متابعة، وأخرج له تعليقًا في موضع واحد من رواية شعبة بن الحجَّاج عنه، وفيه صرَّح جعفر بن إياس بالسَّماع من مجاهد [٣].

فيمكن القول أنَّ ما لُيِّن به الرَّاوي، وهو ما رواه عن مجاهد بن جبر، وحبيب بن سالم، لم يُؤثِّر في حكم الذَّهبي عليه، حيث إنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في حكمه عليه بصدوق فقط، بل نجده قد وثَّقه في كتبه الأخرى المُتأخِّرة عن الكاشف في التَّصنيف[٤]، وهو الرَّاجح من أقواله في الرَّاوي.

**المطلب الخامس: رواية المناكير والتَّفرُّد:**

ممن وقع فيهم ذلك: بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدة بن أبي موسى الأَشْعَري، فقد انتقده بذلك الإمام أحمد بن حنبل ، حيث قال :" يروي أحاديث مناكير" [٥].

إن قول الإمام أحمد لا يقدح في الرَّاوي، حيث إنَّه ممَّن يُطلق لفظ المناكير على الأفراد المُطلقة [٦].

وتجدر الإشارة إلى أن بريد بن عبد الله بن أبي بردة قد وثقه ابن معين والعجلي والترمذي وأبو داوود، وقال النسائي ليس به بأس، وقال مرة ليس بذاك القوي، وقال

---

(١) المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر ، (٧٠/١)، ترجمة رقم(٥٤٦).

(٢) منهج الذهبي في الحكم على الرواة، (ص٤٧٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مقام النَّبي صلى الله عليه وسلم بمكة زمن الفتح، حديث رقم (٤٣٠٩)، (١٥٣/٣)، وانظر: منهج الذهبي في الحكم على الرواة، (ص٤٧٨).

(٤) سير أعلام النبلاء، (٤٦٥/٥)، ج٥/ص٤٦٥، وميزان الاعتدال، (١٢٨/٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م، ( ١١/٢).

(٦) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، (٣٠٠/٢).

أبو حاتم: ليس بالمتين يكتب حديثه، وقال ابن عدي: صدوق وأحاديثه مستقيمة، ومع ذلك فقد أدخله قوم في صحاحهم، وقال أحمد: روى مناكير.

قال الحافظ ابن حجر: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له"، وقال أيضاً: "أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة"(١).

وكذلك قول أبي الفتح الأزدي بأنَّه يروي عن أبيه نسخةُ فيها مناكير، فقد قال ابن عدي بعد أن ذكر هذه النَّسخة أنَّه اعتبر حديثه ولم ير فيه حديثًا يُنكره، قال:" وقد اعتبرت حديثه فلم أر فيه حديثا أنكره"(٢)، ورغم ما لُيِّن به الرَّاوي، نجد أنّ التِّرمِذي وثقه حيث قال فيه:" وبريد يكنى أبا بردة أيضا، وهو كوفي ثقة في الحديث"(٣).

ومن الرواة محمَّد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد الكناني المدني، فقد انتقده بذلك أبو الفضل أحمد بن علي بن عمرو السُّليماني، يقول فيه:" محمد بن يحيى، أبو غسان الكنانى، عن مالك، وعنه الذهلي، روى له البخاري، وقال السليماني: حديثه منكر"(٤)، ولم ينتقده غيره بذلك، ولم يُنقل ما أنكره عليه من أحاديث، وذكر ابن حَجَر بأنَّه لم يُتابع على قوله هذا (٥).

ولعلَّ الذَّهبي اعتمد قول أبي الفضل السُّليماني، ولهذا أنزل الرَّاوي عن مرتبة الثِّقة وحكم عليه بصدوق، قال في الكاشف:" محمد بن يحيى أبو غسان الكناني ...صدوق"(٦)، وعلى هذا تكون رواية المناكير ممَّا يُؤثِّر في الحكم على الرَّاوي عند الذَّهبي وينزله لمرتبة الصَّدوق. (٧)

---

(١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م، (١٣٦/١)؛ وأنيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، تحقيق: نبيل بن منصور بن يَعقوب البصارة، مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، (١٣٦٣/٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢٤٧/٢).

(٣) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، (٤٢/٥).

(٤) ميزان الاعتدال، (٦٢/٤).

(٥) تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، (٥١٨/٩).

(٦) الكاشف، (٢٣٠/٢)، ترجمة رقم(٥٢١٤).

(٧) منهج الذهبي في الحكم على الرواة(ص٤٨٠).

والأمر كذلك مع مسعد بن أوس العَبْسي الكُوْفي، فقد انتقده بذلك ابن الجوزي[١]، ولم يذكر ما أنكر عليه من أحاديث، ولعلَّ الذَّهبي اعتمد قول ابن الجوزي ولهذا أنزل الرَّاوي عن مرتبة الثِّقة وحكم عليه بصدوق، قال في الكاشف:" مسعد بن أوس العبسي الكوفي صدوق "[٢]، وعلى هذا تكون رواية المناكير ممَّا يُؤثِّر في الحكم على الرَّاوي عند الذَّهبي وينزله لمرتبة الصَّدوق. [٣]

أما الزُّبير بن بكَّار بن ثابت بن عبد الله الأسدي: فقال فيه أبو الفضل السُّليماني، منكر الحديث[٤]، وقول أبي الفضل السُّليماني للرَّاوي بأنَّه يضع الحديث، يُعارضه توثيق من هو أولى منه للرَّاوي، حيث وثَّقه عدد من النُّقَّاد منهم: الدَّارقطني، "قَالَ أَبُو الْحَسَن الدارقطني: الزبير بْن بكار ثقة" [٥]، والخطيب البغدادي، حيث قال فيه:" وَكَانَ ثقة ثبتاً عالماً بالنسب" [٦].

وكذلك قوله بأنَّ أحاديثه مناكير، حيث لم يذكر ما أنكر عليه من أحاديث، وقد ذكر ابن حَجَر أن ما أُنكر عليه من أحاديث قد يكون بسبب إكثاره عن الضُّعفاء[٧].

وتأسيساً عليه يمكننا القول أنَّ ما اتُّهم به الرَّاوي من روايته للمناكير، لم يُؤثِّر في حكم الذَّهبي على الرَّاوي، حيث إنَّ الذَّهبي حكم عليه بصدوق في الكاشف، قال عنه:" الزبير بن بكار صدوق"[٨]، ولم يكتف بالحكم عليه بصدوق بل نجده قد وثَّقه في كتبه الأخرى المُتأخِّرة عن الكاشف، قال الذهبي في ميزان الاعتدال:" الزبير بن بكار الإمام، ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث، وقال – مرة: منكر الحديث"[٩].

---

(١) الضُّعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، الواعظ البغدادي، حققه: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م، (٣١١/١).

(٢) الكاشف،(٤٢٨/١)، ترجمة رقم(١٨٢٣).

(٣) منهج الذهبي في الحكم على الرواة(ص٤٨٠).

(٤) ميزان الاعتدال، (٦٦/٢).

(٥) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، (٤٨٦/٩)، ترجمة رقم(٤٥٣٨).

(٦) تاريخ بغداد، (٤٨٦/٩).

(٧) تهذيب التهذيب، (٣١٣/٣).

(٨) الكاشف، (٤٠١/١)، ترجمة رقم(١٦١١)، وانظر: منهج الذهبي في الحكم على الرواة(ص٤٨١).

(٩) ميزان الاعتدال، (٦٦/٢).

ومن الرواة الذين وثقهم الذهبي في الكاشف وحكم عليهم بصدوق الحكم بن عبد الله البَصْري، قال عنه الذهبي في الكاشف:" الحكم بن عبد الله الأعرج صدوق وثقة"(١).

ورغم حكم الذهبي عليه بصدوق وثقة في الكاشف إلا أننا نجده يحكم عليه في كتابه المغني في الضعفاء بقوله:"منكر ....، قال أبو حاتم لا أعرفه"(٢)، ومن الأحاديث التي أنكرها عليه النقاد ما يأتي:

١ــ ( من لَقِي أخاه المسلم بما يُحب ليسرَّه، سرَّه الله يوم القيامة)(٣)، قال أبو حاتم الرَّازي عن هذا الحديث موضوع، والحكم لا يعرفه(٤)، قَالَ ابنُ عَدِي وهذا حديث منكر بهذا الإسناد(٥).

وهناك رواية كني فيها الراوي بأبي حمدان، وهي كنية لم يذكرها أحد ممن ترجم للراوي، كما وُصف الرَّاوي فيها بأنَّه كان قدريًا، ولم يذكر هذا أيضًا أحد ممَّن ترجم للرَّاوي، قال الدولابي الرازي:" حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّه أَبُو حَمْدَانَ الْبَصْرِيُّ، وَكَانَ قَدَرِيًّا قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِك قَالَ: قَالَ رَسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَقِيَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ بِمَا يُحِبُّ لِيُسِرَّهُ سَرَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (٦).

ولعل هذا ما جعل ابن حَجَر يظن أنَّ راوي هذا الحديث المُنكر هو غير أبو النُّعمان، يقول ابن حجر:" وهذا حديث منكر بهذا الإسناد ثم ذكر له حديثين عن شعبة غريبين ويهجس في خاطري أن الراوي عن سعيد هو أبو مروان وهو غير أبي النعمان الراوي عن شعبة فالله أعلم" (٧).

---

(١) الكاشف، (٣٤٤/١)، ترجمة رقم (١١٧٤).

(٢) المغني في الضعفاء، (١٨٤/١)، ترجمة رقم(١٦٥٩).

(٣) الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م، باب من اسمه يحيى (٢٨٨/٢) (رقم الحديث ١١٧٨)، والحديث رواه الطبراني في الصغير وإسناده حسن، انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م، باب فضل قضاء الحوائج ، (١٩٣/٨)، ( حديث رقم ١٣٧١٨).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم، (١٨٣/٦) .

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥٠٣/٢)، وانظر : علل الحديث، لابن أب حاتم، هامش (١٨٣/٦).

(٦) الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م، (٤٩٣/٢)، حديث رقم(٨٩٤).

(٧) تهذيب التهذيب، (٤٣٠/٢).

وعلى هذا يمكن القول بأنَّ هذا الحديث لا يُـؤثِّر فـي الحكـم علـى الـرَّاوي لعـدم ثبوته عنه.

٢ــ (كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ)[١]، قَالَ ابنُ عَدِي وهذا حديث عَن شُعْبَة غريب المتن والإسناد[٢].

وتفرَّد الرَّاوي بهذه الزِّيادة عن شعبة بن الحجَّاج، وقد يجبر تفرُّده عنه كونه قد وُثِّق فيه، كما أنَّ صاحبي الصَّحيحين لم يُخرجا للرَّاوي إلَّا من مروياته عن شعبة بن الحجَّاج، وهذه الزِّيادة ثابته عن غير شعبة بن الحجَّاج[٣]، جاء في سنن ابن ماجة"كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ" [٤]، بغير زيادة ( وكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ)وعلى هذا يمكن القول بأنَّ هذا الحديث لا يُؤثِّر في الحكم على الرَّاوي[٥].

٣ــ مَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا، فَدَخَلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللهُ)[٦]، قـال ابـن عـدي وهـذا الحديث غريب عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، فإن قتادة يروي هـذا عـن زرارة بـن أوفى، عن أبي بن مالك فصحف وظن أنه أنس بن مالك فقال أنس بن مالك، وإنما ذكر الحكم بهذه المناكير التي يرويها الذي لا يتابعه أحد عليه[٧].

وقد تابعه في روايته عن شعبة بن الحجَّاج الحسين بن الوليد، وهو ثقة [٨].

---

(١) صحيح مسلم، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام(١٥٨٨/٣)( رقم الحديث٢٠٠٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، (٥٠٣/٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب بيان أنَّ كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، حديث رقم (٢٠٠٣)، ج٣/ص١٥٨٧).

(٤) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط، ابن ماجة – وماجة اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللَّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى،١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، (٤٧٤/٤)، باب كل مسكر حرام رقم الحديث(٣٣٩١)، إسناده صحيح، وأخرجه البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم بإثر الحديث (٢٠٠١) / (٧٠)، وأبو داود (٣٦٨٤)، والنسائي ٨/ ٢٩٨ و ٢٩٨ – ٢٩٩ و٣٠٠ من طريق أبي بردة، به، وأخرجه بنحوه النسائي ٨/ ٢٩٩ – ٣٠٠ من طريق أبي بكر بن موسى، عن أبيه أبي موسى الأشعري، وهو في "مسند أحمد" (١٩٦٧٣)، و"صحيح ابن حبان" (٥٣٧٧).

(٥) منهج الذهبي في الحكم على الرواة،(ص٤٨٣).

(٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، (٣٧٤/٣١) (رقم الحديث ١٩٠٢٨)، والحديث إسناده صحيح، وهو مكرر ما قبله (١٩٠٢٧) إلا أن شيخ أحمد هنا: هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥٠٣/٢-٥٠٤).

(٨) تاريخ بغداد، (٤٣٨/٨).

وعلى هذا يمكن القول بأنَّ هذا الحديث لا يُؤثِّر في الحكم على الرَّاوي، ويكون ما اتُّهم به الرَّاوي من روايته للمناكير، لا يُؤثِّر في حكم الذَّهبي، حيث إنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في حكمه عليه بصدوق فقط، بل نجده قد وثَّقه في كتبه الأخرى المُتأخِّرة، وهو الرَّاجح من أقواله في الرَّاوي.

**الخاتمة:**

**أولاً: أهم النتائج:**

**توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:**

١ـــ عُني الذَّهبي في بدايات طلبه للعلم بالقراءات، فقرأ في عام (٦٩١هـ) على أبي إسحاق إبراهيم بن داود الدِّمشقي (ت٦٩٢هـ)، كما قرأ على غيره من المُقرئين، ولم يكن اهتمامه منصبًّا على القراءات فقط، بل كان له اهتمام بسماع الحديث أيضًا، فقد حضر عام (٦٨٣هـ) مجلس محمد بن عمر بن مكِّي(ت٧١٦هـ)، ولكنَّ عنايته بطلب الحديث، وسماعه ظهرت بجلاء بعد عام (٦٩٢هـ) .

٢ـ اتَّجهت همة الذهبي للحديث، وطوَّف في كثير من البلدان لتحصيله، وسماعه، وظهر أثر تلك الرَّحلات في كثرة شيوخه، فبلغ عدد المشايخ الذين ترجم لهم في معجمه الكبير (١٠٤٠شيخاً)، وقد بلغ عدد مؤلفاته كما أحصاها بشار عواد (٢١٤ مؤلفاً) ، وفاته عددٌ لا بأس به منها، وأوصلها عبد السَّتار الشِّيخ إلى (٢٧٠ مؤلفاً) .

٣ـ لخص الذهبي منهجه في مقدمة كتابه الكاشف في بضعة أسطر ذكر فيها شرطه فيمن سيترجم له، والرموز التي سيعتمدها، ثمَّ سرد التَّراجم مرتبةً على حروف الهجاء، ولم يُفصح عن منهجه في الحكم على الرُّواة، كما فعل في كتابه(ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال)، والذي بيَّن فيه مراتب الجرح والتَّعديل التي اعتمدها في الحكم على الرُّواة هناك ، ولعله لم يقم بالمثل في كتابه (الكاشف)؛ لكونه لم يحرص على إعطاء حكم لكل ترجمة من تراجمه، وعدم اهتمامه بالحكم على تراجم كتاب الكاشف؛ كان من الأسباب التي دعت لتأليف كتاب نهاية السول.

٤ـ رجح البحث أن مصطلح (صدوق) يعني: من اتَّصف بالعدالة، ونزل عن تمام الضَّبط إلى أول درجات النُّقصان، وحدَّه بـالعدل الذي لم يُوصف بتمام الضَّبط، أو العدل خفيف الضَّبط.

٥ـ حدد البحث منزلة (صدوق) عند الذهبي في المرتبة الرَّابعة من مراتب التَّعديل، وجعله ابن حَجَر في المرتبة الرَّابعة أيضًا ووصف هذه المرتبة بأنها تقصر عن درجة الثَّالثة– وهي مرتبة الثِّقة – قليلًا، وجعله السَّخاوي(ت٩٠٢هـ) في المرتبة الخامسة من

مراتب التَّعديل، ورغم اختلافهم في مرتبة الصَّدوق إلا أنَّهم متفقين على أنها دون مرتبة الثِّقة، وفوق مراتب الجرح.

٦ــ لم يحدد الإمام الذَّهبي تعريفاً لمصطلح(صدوق)، ولكن يمكن الوصول لبعض ضوابط هذا المصطلح من خلال تتبُّع بعض أحكامه، وضوابطه حول شرطي قبول الرَّاوي وهما: العدالة، والضَّبط، وعند مقارنة ما ذُكر من ضوابط في العدالة بالرُّواة الذين حكم عليهم الذَّهبي بـــ صدوق يُلاحظ أنَّه قد قرن حكمه على الرَّاوي بـــ صدوق بتلبُّسه بسبب من أسباب الفسق وهو البدعة.

٧ــ صنف الذهبي البدعة إلى صنفين: صغرى، وكبرى، وجعل الكبرى هي المؤثِّرة في عدالة الرَّاوي وحدَّها بأنها التي يكون فيها إنكار أمر متواتر من الشريعة' وبالنَّظر إلى الرُّواة الذين عدَّلهم الذهبي– سواءً ذكر بدعهم أو لم يذكرها – نجد أنَّ بدعهم من البدع الصغرى، وهي لا تؤثِّر في عدالة الرَّاوي عنده.

٨ــ رجح البحث أن وقوع الخطأ لا يُنزل الرَّاوي عن مرتبة الصَّدوق عند الذَّهبي، فقد ذكر الذَّهبي أنَّ الصَّدوق قد يخطئ ولكن لا يكثر منه الخطأ ، كما أنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في حكمه على بعض الرواة بصدوق بل نجده قد وثَّقهم في كتبه المتأخرة عن الكاشف في التَّصنيف.

٩ــ أظهر البحث أن الخطأ والوهم يقعان في أحاديث الثقات فضلاً عن وقوعهما في أحاديث الضعفاء، وأنَّ وقوع الوهم اليسير من الرَّاوي لا يُنزله عن مرتبة الصَّدوق.

١٠ــ أكد البحث أن سوء الحفظ اليسير من الرَّاوي لا يُنزله عن مرتبة الصَّدوق.

١١ــ بين البحث أن ما لُيِّن به الرَّاوي، لم يُؤثِّر في حكم الذَّهبي عليه، حيث إنَّ الذَّهبي لم يكتفِ في حكمه عليه بصدوق فقط، بل نجده قد وثَّقه في كتبه الأخرى.

١٢ــ رجح البحث أن الذَّهبي اعتمد قول من ليَّن الرَّاوي بروايته للمناكير، ولهذا أنزل الرَّاوي عن مرتبة الثِّقة وحكم عليه بـــصدوق، وعلى هذا تكون رواية المناكير ممَّا يُؤثِّر في الحكم على الرَّاوي عند الذَّهبي، وينزله لمرتبة الصَّدوق.

**ثانياً: أهم التوصيات :**

١ــ ضرورة دراسة مؤلفات الإمام الذهبي مجتمعة لبيان الاختلاف في حكمه على الرواة.

٢ــ تعقب الرواة الذين ترجم لهم الذهبي بدراسات مستقلة حتى تتكشف الأحكام المختلفة لهم.

٣ــ تعقب الأحاديث التي ذكرها الذهبي مرتبطة برواة حكم عليهم أو وصفهم النقاد بالتليين.

## أهم المصادر والمراجع


- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.
- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- أعيان العصر وأعوان النَّصر: لخليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- أنِيسُ السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، تحقيق: نبيل بن مَنصور بن يَعقوب البصارة، مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م.
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي» (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- تقريب التَّهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمَّد بن أحمد بن حَجَر العسقلاني، تحقيق: محمَّد عوَّامة، دار المنهاج – جدة، دار اليسر– المدينة المنورة، الطَّبعة التَّاسعة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٠ه.
- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- الجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨ م.
- الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تأليف: إبراهيم النحاس، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- الحافظ الذَّهبي مؤرخ الإسلام ناقد المحدثين إمام المعدلين والمجرحين: لعبد الستَّار الشيخ، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- دراسات الكاشف للإمام الحافظ الذَّهبي وحاشيته للإمام سبط ابن العجمي: لمحمد بن عوَّامة، الطبعة الثانية، دار المنهاج، جدة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد/ الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.
- الذَّهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: لبشار بن عوَّاد بن معروف، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ذيل تذكرة الحفاظ: لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي، ويليه لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، تقي الدين محمد بن فهد المكي، ويتلوه ذيل طبقات الحفاظ للذهبي: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ت.
- الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
- سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط، ابن ماجة – وماجة اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- سؤالات ابن الجُنيد أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى بن معين: لأبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بِسطَام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- سؤالات الحاكم النيسابوري، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، وطبعة من تحقيق: تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- شرح الموقظة للذهبي، الجزء الأول (الحديث الصحيح)، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.
- صفحات في ترجمة الحافظ الذَّهبي، قاسم بن علي بن سعد، (ط١)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٦م.
- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- الضُّعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، الواعظ البغدادي، حققه: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي– جمعاً ودراسة: لأبي عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، سلسلة إصدارات الحكمة (٦) – بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- طبقات الشَّافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السُّبكي، تحقيق: محمود بن محمَّد الطناحي، وعبد الفتَّاح بن محمَّد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٣هـ –١٩٦٤م.
- علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ه، ١٩٨٩م.

- العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ت.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدَّارقُطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة– الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.
- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ – ٦٩٩ هـ)، شرح وتوثيق مرزوق بن هياس الزهراني، دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة

أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.
- الكنى والأسماء، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
- اللُّباب في تهذيب الأنساب، عز الدِّين ابن الأثير الجزري، مكتبة المثنى – بغداد، د.ت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- مختصر الكامل في الضعفاء، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة – مصر / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.

- المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، راوية بنت عبد الله بن علي جابر، رسالة دكتوراه في قسم الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، تخصُّص الكِتَابِ والسُّنَّةِ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.
- مُعجم الشُّيوخ «المُعجم الكبير»: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي، تحقيق: محمَّد بن الحبيب الهيلة، مكتبة الصِّدِّيق – الطَّائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي ٧٠٣ – ٧٥٩ هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد – رائد يوسف العنبكي – مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.
- المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري، الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة، د.ت.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ– ١٩٨١ م.
- المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، د.ت.

- المقترب في بيان المضطرب، أحمد بن عمر بن سالم بن أحمد بن عبود أبو عمر بازمول السلفي المكي الرحابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- المقفى الكبير، لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمَّد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطَّبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م.
- منهج الإمام الذهبي في الحكم على الرواة"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة أنموذجاً"، للدكتورة / ثريا عبد الله عباس بكر، بحث منشور بمجلة المدونة، العدد المزدوج، ٢٤–٢٥ ذو القعدة، ١٤٤١ه – يوليو ٢٠٢٠ م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، وطبعة من تحقيق: ناصر المطيري، دار ابن الجوزي– الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد

يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- نكت الهميان في نكت العميان، خليل بن أيبك الصَّفدي، وقف على طبعه: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية – القاهرة، ١٣٣٩هـ – ١٩١١م.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ– ٢٠٠٧ م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- نهاية السول رواة الستة أصول: لإبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، معهد البحوث العلمية– مركز إحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى– مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.
- الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصَّفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط– وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.